تقرير الرئيس

GSR 2019

الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

التوصيلية الشاملة: مستقبل التنظيم.

ITUGSR
PORT VILA 2019

جدول المحتويات

جدول المحتويات iii

ملخص تنفيذي v

حفل الافتتاح 1

دورة خاصة للجنة النطاق العريض/حوار القادة: توصيل الجزء المتبقي من الناس البالغ عددهم 3,7 مليار بالإنترنت! 3

الجلسة الأولى: السياسات والتنظيم فيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية: نهج تعاوني متعدد الأبعاد 6

الجلسة الثانية: الاستثمار والتمويل والنماذج التجارية الجديدة لتوفير التوصيلية في عالم رقمي يتمتع فيه أكثر من 50% من الناس بالتوصيلية 8

الجلسة الثالثة: التوصيلية للجميع: هل لا زالت الأساسيات صالحة؟ 10

الجلسة الرابعة: تمرين محاكاة بشأن الحد بصورة شاملة من مخاطر الكوارث في أوقات الطوارئ 12

الجلسة الخامسة: بناء الثقة في اقتصاد رقمي قائم على البيانات 14

الجلسة السادسة: الاحتياجات من الطيف 16

الجلسة السابعة: الناس محور التركيز: حماية المستهلك والدور المتغير للمستهلك 18

الجلسة الثامنة: الاستعداد للجيل الخامس (5G) 20

اعتماد المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات 23

المضي قدماً والختام 24

الجلسات المواضيعية والأحداث الجانبية والجلسات الإعلامية 25

الاجتماع العاشر لكبار مسؤولي التنظيم (CRO) من القطاع الخاص: شراكات جديدة من أجل توصيل غير الموصولين، 9 يوليو 25

الندوة GSR 2019 - اجتماع رابطات الهيئات التنظيمية (RA)، 9 يوليو 28

المائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين للهيئات التنظيمية، 9 يوليو 30

جلسة تدريبية لواضعي السياسات والمنظمين بشأن سياسات المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/ الاتصالات المتنقلة، 9 يوليو 32

الجلسات الإعلامية: من أول ميل إلى آخر ميل - التفكير غير التقليدي، 11 يوليو 33

ملخص تنفيذي

اجتذبت الندوة العالمية التاسعة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-19) التي عُقدت في بورت فيلا، فانواتو، من 9 إلى 12 يوليو أكثر من 325 مشاركاً، منهم وزراء حكومات ورؤساء هيئات تنظيمية وكبار المسؤولين التنفيذيين في الصناعة من أكثر من 64 بلداً. ونظم الندوة الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بالتعاون مع حكومة فانواتو. وكان موضوع الندوة التي عُقدت برئاسة السيد برايان وينجي، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات والإذاعة والاتصالات الراديوية في جمهورية فانواتو، "التوصيلية الشاملة: مستقبل التنظيم."

وقد نظمت مجموعة من الفعاليات قبل الحدث يوم 9 يوليو، بما في ذلك اجتماع الرابطات الإقليمية للهيئات التنظيمية (RA) واجتماع كبار مسؤولي تنظيم الاتصالات من القطاع الخاص (CRO) والمائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين للهيئات التنظيمية ودورة تدريبية لواضعي السياسات ومنظمي الاتصالات بشأن سياسات المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات المتنقلة.

وطوال برنامج الندوة الممتد لأربعة أيام، أقر المشاركون بأهمية وجود نُهُج للتنظيم قائمة على النتائج تكون أكثر قابلية للتنفيذ وأكثر تعاونية وابتكاراً، وذلك لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للتكنولوجيات الرقمية وتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) للأمم المتحدة.

وحدد منظمو الاتصالات من جميع أنحاء العالم واعتمدوا مجموعة من المبادئ التوجيهية **لأفضل الممارسات التنظيمية** من أجل سرعة دفع توفير التوصيلية الرقمية للجميع وتمكين الشعوب من جميع المناطق الجغرافية ومن جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية من الاستفادة من التحول الرقمي والمشاركة في الاقتصاد الرقمي السائد في هذه الأيام. وتحث المبادئ التوجيهية المنظمين وأصحاب المصلحة على الانفتاح على الأدوات والحلول التنظيمية الجديدة والتصرف دونما إبطاء.

حفل الافتتاح

تشرف حفل الافتتاح بحضور الضيوف الموقرين الآتي أسماؤهم:

- سعادة السيد شارلو سالوي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو
- السيد هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
- السيدة دورين بوغدان-مارتن، مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في الاتحاد الدولي للاتصالات
- السيد برايان وينجي، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات والإذاعة والاتصالات الراديوية (TRBR) في جمهورية فانواتو ورئيس الندوة GRS-19

وقد شدد السيد برايان وينجي في كلمته الافتتاحية على أهمية التوصيلية الشاملة مع الإشارة إلى ضرورة مواءمة النهج التنظيمية للتمكن من تحقيق إدماج جميع المواطنين.

ومع الإقرار بأن الأمر لن يخلو من تحديات يواجهها المنظمون من أجل توصيل غير الموصولين، أشار أيضاً إلى ضرورة التحلي بالشفافية والتعاضد عند اختيار النهج التنظيمية وتطبيقها. وقد قال: إن من المهم بالنسبة لنا كمنظمين، لا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة، أن نتعاون مع حكوماتنا من أجل تهيئة ورعاية بيئة تنظيمية لا توصل المتبقي من سكان العالم والبالغ عددهم 3,7 مليار نسمة بالإنترنت فحسب، بل تضمن أيضاً نزاهة البيئة السوقية وتشجيعها للابتكار. وينبغي للبيئة السوقية أن تدعم المنافسة وأن توفر الخيار الأمثل للمواطنين من بين الخدمات الرقمية.

وفي كلمتها للحضور، شددت السيدة دورين بوغدان-مارتن على أن التنظيم دخل عصراً جديداً وأن النُهُج المبتكرة والتعاونية للسياسات والتنظيم أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل. ومع الاعتراف بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الازدهار الاقتصادي

لجميع البلدان، أشارت أيضاً إلى المدى الذي سيستفيد فيه جميع المنظمين - من الأسواق الكبيرة والصغيرة - من الحوار وتبادل المعلومات على الصعيد الدولي، وكيف وفرت الندوة هكذا منصة لما يقرب من عشرين عاماً. وقالت: لم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجرد اتصالات، وهو ما يعني أن للمنظمين في هذه الأيام دور حاسم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. وإزاء هذه المعلومات الأساسية، طلبت من المشاركين التحلي بالجرأة واستنباط أساليب جديدة لتنفيذ الأعمال تحقق منافع سريعة للحكومات والصناعة وفوق كل ذلك الأفراد.

وبعد توجيه الشكر إلى حكومة فانواتو وهيئة تنظيم الاتصالات والإذاعة والاتصالات الراديوية (TRBR) على حسن الضيافة وعلى استضافة الندوة، أكد السيد هولين جاو على أهمية التنظيم التعاوني في اقتصاد اليوم الرقمي حيث يتزايد تلاشي الخط الفاصل بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الأخرى. وقال: إن العلاقات بين المؤسسات والأطراف الفاعلة في الأسواق والأفراد آخذة في التغير وأن التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا الجيل الخامس تضع النماذج التنظيمية على المحك. وعلى المحك أيضاً قدرة المنظمين أيضاً على إطلاق العنان للاستثمارات من أجل دعم النمو وتوفير الوظائف والابتكار والتحول الرقمي عبر القطاعات والمناطق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإمكانات الواعدة للاقتصاد الرقمي.

ورحب السيد شارلو سالوي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو بالمشاركين ترحيباً حاراً وشكرهم على الحضور وأشار إلى أن فانواتو هي أول دولة من دول جزر المحيط الهادئ تستضيف الندوة. وعدم تخلف أحد عن الركب هو أحد بنود خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الدولي للاتصالات والحكومات الوطنية والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى ملتزمون بالتعاون والانخراط في حوارات شاملة من أجل التوصل إلى حلول فعّالة وقابلة للتنفيذ من أجل التوصيلية الرقمية. وأكد أيضاً، أن الندوة GSR-19 توفر لفانواتو والبلدان الأخرى في منطقة المحيط الهادئ فرصة فريدة للحوار وتبادل الأفكار بشأن مستقبل البيئة السياساتية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية الاستفادة من الفرص العظيمة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحويل الاقتصادات.

دورة خاصة للجنة النطاق العريض/حوار القادة: توصيل الجزء المتبقي من الناس البالغ عددهم 3,7 مليار بالإنترنت!

المنسقة: السيدة دورين بوغدان-مارتن، مديرة مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

الكلمة الاستهلالية: السيد هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات ونائب الرئيس المشارك للجنة النطاق العريض.

المتحدثون:

- السيد مارشن سيشي، رئيس مكتب الاتصالات الإلكترونية (UKE)، بولندا، وعضو لجنة النطاق العريض
- السيد بوكار با، الرئيس التنفيذي لمجلس اتصالات جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعضو لجنة النطاق العريض
- السيدة نيريدا أولوغلين، رئيسة هيئة الاتصالات والإعلام الأسترالية (ACMA)، أستراليا

ذكَّرت السيدة دورين بوغدان-مارتن بأن اللجنة انطلقت في مايو 2010 كشراكة لأصحاب مصلحة متعددين من جانب الاتحاد واليونسكو استجابةً لدعوة من الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بان كي-مون للارتقاء بالجهود سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجموعة الأولى من أهداف التنمية العالمية. وقالت، إن اللجنة تنتقل في خلال

عشر سنوات تقريباً منذ انطلاقها من نجاح إلى نجاح. وهي تضم حالياً أكثر من 50 خبيراً عالمياً رفيع المستوى من طائفة واسعة من قطاعات الأعمال. وأضافت أن اللجنة مثال ممتاز لنهج حقيقي لأصحاب المصلحة المتعددين يضم طائفة من الرؤى المختلفة لمواجهة التحدي المتمثل في نشر شبكات النطاق العريض وخدماته، فضلاً عن أنها توفر نهجاً حياً للتعاضد بين القطاع الخاص والأمم المتحدة.

وفي كلمته، شكر السيد هولين جاو، الأمين العام للاتحاد، السيد كاغامي، رئيس رواندا، والسيد كارلوس سليم من المكسيك، والسيدة أودري أزولاي من اليونسكو، على قيادتهم وتفانيهم من أجل توصيل النطاق العريض للجميع. وعبر أيضاً عن العرفان لجميع أعضاء اللجنة السابقين والحاليين الذين لم يدخروا أي جهد من أجل نشر شبكات النطاق العريض وخدماته واستعمالها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعلن أن أفرقة العمل التي تشكلت حتى الآن والبالغ عددها 26 فريقاً متخصصاً قدمت توصيات هامة في مجالات متنوعة وهامة مثل النفاذ العالمي إلى التعليم وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين والصحة الرقمية وريادة الأعمال الرقمية، وذلك ضمن مجالات أخرى. وذكّر أيضاً بالأهداف العالمية السبعة التي نادت بها لجنة النطاق العريض (ترد أدناه).

وطرح المتحدثون آراءهم بشأن دور لجنة النطاق العريض وأهميتها، ودور الحكومات في عملية التحول الرقمي والحاجة إلى نهج تعاوني بين الكيانات الحكومية ومع أصحاب المصلحة. ففي أستراليا، يقوم التأهب الرقمي على مزيج من استثمارات القطاع الخاص والتدخلات الحكومية الهادفة. وتدعم هذه التدخلات ترتيبات تنظيمية تسهل إدخال ونشر التكنولوجيات والخدمات الجديدة بين المستهلكين الأستراليين، بما في ذلك شركات الأعمال. وكان للحكومة أيضاً دور قوي في التيسير والتنسيق والتثقيف من أجل مساعدة الصناعة والمجتمع المدني على التكيف مع التحول الرقمي السريع والعميق. وفي بولندا، وصلت توصيلية النطاق العريض لأكثر من 80% في المائة. ويُنظر إلى التعاون، لا سيما بين رواد الأعمال وكذلك بين السلطات المحلية والحكومة، على أنه أمر حاسم من أجل توصيل من تبقى من غير الموصولين.

وسلط المتحدثون الضوء على الحاجة إلى القيادة والتعاون بين القطاعات. وقالوا، لقد أصبح النطاق العريض من الأولويات بالنسبة إلى جميع البلدان وأن بإمكان لجنة النطاق العريض القيام بدور في هذا الصدد. وأشار المتحدثون أيضاً إلى الحاجة إلى ألا يتم تناول النطاق العريض من منظور تجاري ولكن من منظور خدمة عامة. وعند التحدث إلى رؤساء الدول، يجب نقل مفهوم الحتمية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات ملموسة لكي تصبح البنية التحتية الرقمية عالمية الطابع. وينبغي أن يشكل التعاون والمساءلة الأساس لإجراءات مشتركة مع أصحاب

المصلحة كافة. ويُنظر إلى المنظمين كشركاء طبيعيين في هذه العملية. فإلى جانب الدعاية الضخمة بشأن التكنولوجيا، يمكن لتوسيع نطاق عملية توفير توصيلية النطاق العريض بأسعار ميسورة بحيث تصل إلى الميل الأخير أن يدعم التنمية الاقتصادية للدول. وأكد المتحدثون على أن وجود بنية تحتية تتسم بالاعتمادية وميسورية الأسعار في جميع المناطق يتيح للسكان حرية اختيار المكان الذين يعيشون فيه، بما في ذلك المناطق الريفية والمناطق النائية. وسيؤدي ذلك الأمر بدوره إلى خفض الازدحام في المراكز الحضرية. ويتمثل الغرض من السياسات الرقمية في تحقيق التوازن السليم بين البنية التحتية والمهارات الرقمية وتوفير الوظائف. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الثقة في الخدمات والمحتويات الإلكترونية وضمان أهميتها وتعزيز تأهب البلدان للتهديدات الرقمية. والوعي بموضوع حماية الأطفال على الخط من الأمور الهامة لتوفير توصيلية آمنة ذات قيمة. وهناك حاجة أيضاً إلى محتوى هام محلياً، خاصة باللغات المحلية. كما أن تغطية النطاق العريض لا تساوي النفاذ والنفاذ لا يساوي ميسورية الأسعار. ويجب على جميع أصحاب المصلحة ولا سيما المنظمون التعامل مع جميع هذه العناصر بطريقة متماسكة وتعاونية وأن يكونوا مبتكرين. واختتمت مديرة مكتب تنمية الاتصالات بالقول بإن النطاق العريض يجب أن يشكل أولوية لدى جميع البلدان.

الجلسة الأولى: السياسات والتنظيم فيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية: نهج تعاوني متعدد الأبعاد

المنسق: دكتور كمال حسينوفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكينية والتطبيقات الإلكترونية، الاتحاد الدولي للاتصالات.

المتحدثون:

- السيد دان سجوبلوم، المدير العام لهيئة البريد والاتصالات في السويد (PTS)، السويد
- السيد جون أومو، الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)
- السيدة آن-راشيل إنيه، المديرة التنفيذية للشؤون الحكومية والسياسات العامة، المكتب الأمريكي لتسجيل أرقام الإنترنت (ARIN)
- السيد لين كالي، النائب الأول للرئيس المعني بالسياسات العامة العالمية، شركة خدمات AT&T

عرض المتحدثون أمثلة على الآليات التعاونية التي تطبقها الهيئات التنظيمية والتقنية في مناطق مختلفة. وتؤدي استراتيجية سوق رقمية وحيدة للاتحاد الأوروبي دوراً هاماً لهيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية (BEREC) والتي تضم 40 هيئة تنظيمية من جميع أنحاء أوروبا، وتساهم في تطوير وحسن سير سوق الإنترنت من أجل الخدمات الرقمية. ويدعم المكتب الأمريكي لتسجيل أرقام الإنترنت (ARIN)، بوصفه مكتب إقليمي لتسجيل أرقام الإنترنت (RIR)، تشغيل ونمو الإنترنت في أمريكا اللاتينية و26 جزيرة من جزر البحر الكاريبي وشمال الأطلنطي. وبالمثل، من اختصاصات الاتحاد الإفريقي للاتصالات تحفيز تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من خلال التعاون بشأن التنمية السياساتية والتنظيمية وتنمية المهارات والتنسيق في المنتديات الدولية على الصعيد الإقليمي.

وأشار المتحدثون إلى أنه يلزم لتوصيل النصف الآخر من سكان العالم وجود نهج سياساتية مبتكرة. ويجب أن تستجيب هذه النهج أيضاً للحقائق والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. ويجب أن تتوفر البنية التحتية اللازمة لازدهار الاقتصاد الرقمي. وبالتالي، يجب أن تكون هذه البنية التحتية مؤمنة وقادرة على الصمود، خاصة فيما يتعلق ببيانات المواطنين. ويتعين الاستمرار في الانتقال إلى الإصدار IPv6 مع توصيل أجيال جديدة من الأجهزة. ولا يزال الكثير من البلدان يكافح مع ما تتسم به هذه البلدان من افتقار إلى الموارد البشرية وانخفاض الوعي بشأن المسائل التقنية ذات الصلة بالبنية التحتية.

وشهدت إفريقيا نمواً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤخراً، وزادت فيها الأمثلة على نماذج الأعمال والنُهُج التنظيمية المبتكرة. واعتمدت الخدمات المالية الرقمية في إفريقيا على نماذج أعمال ونهج تنظيمية مبتكرة إلى جانب التعاون بين المصارف المركزية ومنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى تهيئة بيئة تمكينية للمشغلين وزيادة إدماج السكان في الاقتصاد الرقمي. وفي إطار التفكير غير التقليدي لتوصيل النصف الآخر من السكان، اتفق المتحدثون، أنه يمكن إدراج نُهُج للتنظيم غير المفرط وأدوات تنظيمية مبتكرة مثل مجموعات الأدوات التنظيمية.

وأقر المتحدثون أيضاً بأن نشر النطاق العريض يتطلب قدراً كبيراً من الاستثمارات واتفقوا على أن التنظيم أضحى اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالتنبيه إلى أنه لا يوجد شيء واحد يصلح لجميع الأمور، شدَّد المتحدثون على أن سياسات الطيف والسياسات الضريبية والسياسات التنظيمية وسياسات المنافسة هي المحركات الأربعة الرئيسية للاستثمار في الأسواق الرقمية. ويمكن لواضعي السياسات والمنظمين من خلال الاستخدام السليم لهذه الروافع الأربع المساعدة في دفع الاستثمار.

بالنسبة إلى سياسات الطيف اللازمة لتعزيز الاستثمار، أعلن المتحدثون أن تكنولوجيا الجيل الخامس ستكون من المحركات الرئيسية وأن سياسات الطيف وتنسيق السياسات من الأمور بالغة الأهمية. وينبغي لتراخيص الطيف أن تكون محايدة تكنولوجياً وطويلة بما يكفي لتشجيع الاستثمار. وقال المتحدثون، إن تكنولوجيا الجيل الخامس تكنولوجيا تحويلية مع قدرات تفاعل بين الآلات تتسم بالكمون المنخفض والسرعة العالية والسعة الكبيرة (إنترنت الأشياء وأجهزة الاستشعار). وفي هذا السياق، سيكون من المهم التعاطي مع توفير نطاقات منخفضة ومتوسطة وعالية من الطيف نتيجة للخصائص المختلفة التي تمثل أهمية لحالات الاستعمال المختلفة.

ومن منظور النُهُج التنظيمية، اقترح المتحدثون خفض المعوقات التنظيمية وتشجيع المنافسة وتيسير نشر المرافق. وقالوا، إنه في بيئة تنافسية، إن لم تكن جودة الخدمة جيدة بما فيه الكفاية، فإنه يمكن للمستهلكين التحول إلى موردي خدمة آخرين. ويجب أن يعالج المنظمون إمكانية النفاذ من حيث توفير منتجات قابلة للنفاذ وزيادة الوعي على السواء.

واتفق المتحدثون على أن من المحتم أيضاً معالجة الضرائب سواء بالنسبة إلى المشغلين أو المستهلكين (مثل الضرائب على الأجهزة والخدمات). وقال المتحدثون إن من الأسئلة الهامة بالنسبة إلى واضعي السياسات والمنظمين، ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل فرصة لتحقيق إيرادات بالنسبة إلى الحكومات أم هي فرصة للنمو الاقتصادي للبلدان.

الجلسة الثانية: الاستثمار والتمويل والنماذج التجارية الجديدة لتوفير التوصيلية في عالم رقمي يتمتع فيه أكثر من 50% من الناس بالتوصيلية

المنسق: **السيد فلافيان باشابي، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد** (ARCEP)، بنن

المتحدثون:

- السيد تشارلز ميلوغو، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP)، بوركينا فاصو
- السيد إدوارد زو، نائب الرئيس للشؤون العامة العالمية، شركة Huawei
- السيد راجيش سينغ، مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، جمعية الإنترنت
- السيد بيتر ستيف، مستشار الأعمال والتنظيم لمنطقة المحيط الهادئ، شركة Digicel

كيف يتسنى للمنظمين ضمان وجود أسواق تتسم بالنزاهة والتنافسية وفي نفس الوقت إنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنفاذ الشامل والخدمة الشاملة وتقاسم البنى التحتية؟ وما المطلوب لتيسير الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة؟ شكّل هذان السؤالان أساس المناقشة.

وقد سلط المتحدثون الضوء على حتمية توصيل النصف الآخر من سكان العالم الذين يقطنون على الأغلب المناطق الريفية والمناطق النائية، بحيث يتسنى للجميع المشاركة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة من الفرص التي يوفرها. وقال

المتحدثون، إنه من جهة، ينشد مليارات السكان غير الموصولين المحرومين من الخدمات توفير هذه الخدمات. ومن الجهة الأخرى، يود المشغلون توصيل عدد أكبر من السكان ولكنهم يتلكؤون في التوجه إلى مناطق غير مربحة ونائية - حيث إنها تتطلب استثمارات أكبر بينما تحوم الشكوك حول العائد من هذه الاستثمارات غالباً. وتوفير حوافز متوازنة من أجل زيادة الاستثمار في البنى التحتية مع التزامات بتوصيل غير الموصولين ضروري من أجل إطلاق العنان لإمكانات السوق.

وأكد المتحدثون على أهمية وجود بيئة تمكينية سليمة لزيادة ثقة المستثمرين. ويجب أن تكون للحكومات رؤية بشأن القطاع وأن تعمل على تحقيق أهداف ونتائج واضحة. وينشد المستثمرون الاستقرار واليقين فضلاً عن الكفاءة بالنسبة إلى العمليات الحكومية. ويجب أن يحدد التنظيم وعمليات صنع القرارات بوضوح وشفافية من أجل منح المستثمرين الثقة. وأقر المتحدثون بأن نماذج الأعمال تغيرت وأن الكثير من المنظمين يواجهون تحديات تتعلق بالأطراف الفاعلة الجديدة، بما في ذلك الأطراف الفاعلة العالمية. وبالنسبة إلى إنفاذ التنظيم على موردي الخدمات الرقمية الخارجيين بدون أي حضور محلي فيما يتعلق بالضرائب وتسجيل الأعمال ومنح التراخيص والمساهمة في الخدمة الشاملة - لا تزال هناك أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات وتحتاج إلى مزيد من النقاش. وأشارت مديرة مكتب تنمية الاتصالات إلى أن هناك قرار جديد بشأن الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت اعتمده مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 ودعت المشاركين إلى مطالعة هذا القرار وأعمال الاتحاد في هذا الصدد. وقالت، إن لجنة النطاق العريض تناولت هذه المسائل أيضاً وحددت عدداً من توصيات السياسة العامة في هذا الصدد.

ويتعين على المنظمين التعاون مع أصحاب المصلحة غير التقليديين من أجل تيسير نشر البنى التحتية. وسلط بعض المتحدثين الضوء على أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التعاون مع البلديات والوزارات المسؤولة عن تنمية الأراضي والتنمية الحضرية نظراً إلى الحاجة دائماً إلى تراخيص أو تصاريح لاستعمال الأراضي العامة وحقوق الارتفاق من أجل نشر البنى التحتية. وتطرق آخرون إلى حالة الشبكات المجتمعية، التي تتحول فيها المجتمعات نفسها إلى موردين لاحتياجاتها من التوصيلية وتمتلك فيها التكنولوجيا الموجودة. وهذه الشبكات مكملة للشبكات التجارية القائمة ويمكنها تلبية احتياجات المناطق المحرومة من الخدمات، مما يمكن السكان من الاستفادة من الاقتصاد الرقمي. ومن منظور تنظيمي، ينبغي مواءمة عملية منح التراخيص لتأمين حلول الميل الأخير تلك.

وبالنسبة إلى آليات التمويل، أشار المتحدثون إلى أنه ينبغي للمنظمين النظر في آليات مختلفة - من صناديق الخدمة الشاملة إلى الإعانات العكسية. ودور القطاع الخاص رئيسي هنا؛ ومع ذلك يجب أن تتواءم الحوافز التنظيمية مع الجهود الواجب أن يبذلها المستثمرون والمشغلون.

وعن جانب الأعمال التجارية، أشار المتحدثون إلى حالة الخدمات المالية الرقمية (DFS) وأشاروا إلى أن هذه الخدمات حققت في إفريقيا إيرادات كبيرة لمشغلي الاتصالات وحولت مجالات كانت غير اقتصادية في السابق إلى أسواق مجدية مع تزايد الطلب.

وأشار المتحدثون إلى أن التكنولوجيا الجديدة والناشئة، يمكن أن توفر أيضاً حلولاً أكثر فعالية من حيث التكلفة لتنمية البنى التحتية. فيمكن مثلاً، استعمال الذكاء الاصطناعي أو الطائرات بدون طيار في مرحلة بناء الشبكات لخفض التكاليف.

ويسهم التعاون بين المشغلين والمصنعين وموردي التكنولوجيا في زيادة فعالية استعمال الشبكات. فمن خلال الجمع بين موردي التكنولوجيا ومشغلي الشبكات، يمكن تحديد حالات الاستعمال بوضوح واستنباط حلول تكنولوجية مبتكرة مع فهم حالات الاستعمال الخاصة بها. ويمكن أيضاً دعوة المنظمين للانخراط في المناقشات، خاصةً إذا كانت هناك حاجة إلى إعانات.

وفي الختام، أشار المنسق إلى الدور الهام للمنظمين في تهيئة البيئة التنظيمية السليمة للاستثمار وفي تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المختلفين وفي جمع العناصر المختلفة معاً من أجل تحقيق التوصيلية الشاملة.

الجلسة الثالثة: التوصيلية للجميع: هل لا زالت الأساسيات صالحة؟

المنسق: السيد مارتن ماكوير، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم الاتصالات في بوتسوانا

المتحدثون:

- السيدة ديماكاستو كوشا، المستشارة في الهيئة المستقلة لتنظيم الاتصالات في جنوب إفريقيا
- السيد رافائيل موينتي، رئيس مجلس هيئة الإشراف على الاستثمار الخاص في مجال الاتصالات (OSIPTEL)، بيرو
- السيد بيتر غيرفان، نائب الرئيس، مقر منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شركة Viasat Inc./GSC
- السيد إيريك هويرتا، عضو مجلس مؤسسة Rhizomatica Communications

في معرض التقديم للجلسة، شدد المنسق على دور التدابير التنظيمية القائمة على الحوافز في تحقيق التوصيلية للجميع. وعرض المتحدثون تجاربهم بشأن نشر توصيلية الإنترنت والنطاق العريض والسياسات التي وضعتها بلدانهم، مع التأكيد على أن هذه المبادئ التنظيمية لا تزال سارية. وقد أقروا بأنه يتعين على المنظمين التكيف مع التغيير وألا يحصروا أنفسهم بمواجهة التحديات الجديدة باستخدام النُهُج القديمة. ففي جنوب إفريقيا، تركز الأهداف الاستراتيجية لهيئة التنظيم على تيسير الاستثمار في البنية التحتية للنطاق العريض ومنح تراخيص طيف النطاق العريض من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة مع تشجيع المنافسة والنفاذ الشامل لخدمات الاتصالات بتكلفة ميسورة. وقد أطلقت مبادرات عديدة مثل نشر الطيف التلفزيوني غير المستعمل والمنتدى الوطني لتكنولوجيا الجيل الخامس.

ويواجه المنظمون العديد من التحديات المتعلقة بمسألة الطيف وتكنولوجيا الجيل الخامس ونشر الشبكات، وفي بلدان مثل بيرو، خوف السكان من الإشعاع حول الهوائيات الناشئ عن شواغل صحية. وللمنظمين دور في التثقيف والتواصل مع السكان بشأن هذه المسائل.

وعلى جانب الاتصالات الخطية، لا بد من نشر الألياف البصرية حول المدن وإلى المنازل. وهذه بعض المسائل الهامة بالنسبة إلى تحديث المجتمعات ورقمنتها.

ولتوصيل النسبة المتبقية من السكان البالغة 49 في المائة، يتطلب الأمر توليفة من الشبكات وتعد السواتل والتكنولوجيات البديلة، مثل البالونات جزءاً من الحل، كما أشار ممثلو القطاع الخاص. ويجري ضخ المليارات من الدولارات من الاستثمارات من جانب صناعة السواتل، وبالتالي من المهم لها أن تتمكن من الثقة في عملية توزيع الطيف في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وأن يكون لديها اليقين في نتائجه. ولا تزال الأسس سارية ولا تزال الاقتصاديات التجارية مطلوبة لتعزيز عملية النشر وتغطية السكان بالكامل. ويتعين على المنظمين النظر في أشكال جديدة من عمليات توصيل الإنترنت مع التحلي بالمرونة والانفتاح من أجل اختبار وتوزيع نطاقات إلكترونية للخدمات الجديدة - مثل البالونات - تكمل الخيارات القائمة. ومن شأن خفض تكاليف التكنولوجيا ووجود أطر تنظيمية منفتحة أن يفسح المجال أمام حلول مثل الشبكات المجتمعية في مناطق تعتبر غير اقتصادية. ويظل السؤال عما إذا كان بإمكان التنظيم دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاجتماعية بحيث تعمل بصورة مستدامة. وللسياسات التدريجية والمراعية للسوق تأثير على المجتمعات المحلية وعلى تمكينها اقتصادياً، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر. ويمكن لتحفيز الابتكار من خلال إتاحة الفرصة للأطراف الفاعلة في السوق لإجراء تجارب، أن يخدم الأهداف التنظيمية والاقتصادية على حد سواء. ومن الأمور الهامة لتعزيز تحقيق التوصيلية للجميع زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين ووجود نهج غير مفرط في التنظيم. ويظل تقاسم البنى التحتية من الأمور الرئيسية لتفادي ازدواجية الجهود والموارد. نحن في حاجة إلى تحويل أنفسنا وأن تكون عقولنا منفتحة وأن تقوم قياداتنا بتحويل مجتمعاتنا، هكذا قال أحد المتحدثين.

الجلسة الرابعة: تمرين محاكاة بشأن الحد بصورة شاملة من مخاطر الكوارث في أوقات الطوارئ

ميسرتا التنظيم:

- السيدة هيليكوي كاشالي، منسقة فريق الاتصالات في حالات الطوارئ (ETC)، مكتب منطقة المحيط الهادئ لبرنامج الأغذية العالمي (WFP)
- السيدة رايا سن، مسؤولة التأهب، شعبة التكنولوجيا بفريق الاتصالات في حالات الطوارئ، برنامج الأغذية العالمي

إن عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث آخذ في الازدياد في العالم. وفي هذا السياق، فإن توفير خدمات في الوقت المناسب تكون قابلة للتنبؤ وفعّالة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يمثل ضرورة مُلحة لإنقاذ الأرواح وتعزيز القدرة على الصمود. ويسمح ذلك بتحسين الاستجابة والتنسيق بين المنظمات المعنية بعمليات التدخل، فضلاً عن تحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال النفاذ إلى المعلومات بالغة الأهمية في الوقت المناسب.

ويبين هذا التمرين أنه في حالات الطوارئ، عند وقوع إعصار مثلاً، فإن الأحكام والتوجيهات التنظيمية - بما في ذلك ما يتعلق بالتجهيزات والترددات الراديوية - تمكن من مساعدات الإنقاذ اللحظية للمجتمعات المتضررة.

ووجهت الميسرتان المشاركين من خلال سيناريو لكارثة عبر مجموعة من الأسئلة طُرحت عن طريق تصويت إلكتروني مباشر في الوقت الفعلي.

الجلسة الخامسة: بناء الثقة في اقتصاد رقمي قائم على البيانات

المنسقة: السيدة ويندي كلاس-جاب-أ-جو، القائمة بأعمال مدير هيئة الاتصالات في سورينام (TAS)

الكلمة الرئيسية: السيد آلان هورن، مستشار، عرض ورقة نقاش الندوة GSR-19 "بناء الثقة في اقتصاد قائم على البيانات من خلال ضمان إنصاف المستهلكين"

المتحدثون:

- السيدة إيرين كاغاوا سيوانكامبو، المديرة المسؤولة عن الشؤون الهندسية والبنية التحتية للاتصالات، لجنة الاتصالات الأوغندية
- السيد معين أحمد، مدير عام المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة
- السيد أنطوني شيغازيرا، الأمين التنفيذي لجمعية منظمي الاتصالات لجنوب إفريقيا
- السيد انسورد هويت، مدير عام مكتب تنظيم المرافق العامة، جامايكا
- السيد جو باكوا لوي، مدير إدارة التجارة الخارجية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتجارة الخارجية، فانواتو

أكد المتحدثون أن الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى توليد كميات ضخمة من البيانات وأن هناك دوراً لمنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل حماية المستهلكين وبناء الثقة في الخدمات الرقمية يتطلب التعاون داخل الحكومات وبين القطاع الخاص والحكومات والمشغلين الضالعين ومنظمي القطاعات الوطنية والقطاعات المتعددة فضلاً عن الرابطات التنظيمية الإقليمية والدولية. وهناك حاجة أيضاً إلى إيجاد قنوات فعّالة للتعاون مع المستعملين.

وتم الإقرار بشدة بفوائد التعاون؛ بيد أنه يتعين تحديد أفضل آليات التعاون الفعّال في كل حالة بالاستفادة من أصول أصحاب المصلحة كافة. ويواجه المنظمون تحديات، هكذا قالوا، في تهيئة البيئة السليمة لحماية المستهلكين، والمقصود بياناتهم بالتأكيد. وقد حددت أوغندا، على سبيل المثال، مؤخراً استراتيجية ومبادئ توجيهية لتبادل

بيانات الاتصالات تغطي المنافسة والابتكار وحماية المستهلكين. وتعمل لجنة الاتصالات الأوغندية، هيئة تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع المصرف المركزي ووكالة حماية البيانات من أجل مواجهة التحديات التي تنشأ. وأشار المتحدثون إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون الداخلي والخارجي لضمان إنفاذ القواعد وتحقيق الثقة في الأسواق الرقمية. ويتعين على واضعي السياسات والمنظمين تحديد المعايير الأخلاقية وضخها في الآليات الحكومية، بما في ذلك في مجال أمن الشبكات وحماية البيانات. ومع التطور السريع للتكنولوجيا، يجب تحديد المخاطر الناشئة في وقتها ويعد القطاع الخاص شريكاً طبيعياً في هذا الصدد. والحوار الشامل والسلس لأصحاب المصلحة من الأمور الرئيسية لدعم المنظمين في اتخاذ قرارات مستنيرة.

وعلاوةً على ذلك، هناك حاجة إلى أن يفهم المنظمون البيانات التي يجب جمعها والجهة التي تقوم بجمع كل نوع والمصالح المحددة ذات الصلة للمؤسسات الحكومية والصناعة والمستهلكين. وفي بعض البلدان، تقوم إدارات حكومية مختلفة بجمع نفس البيانات نتيجة للافتقار إلى التعاون والهدف الواضح. ويجب أن يكون الغرض من البيانات التي يقوم المنظمون بجمعها تحسين جودة الخدمة وجودة التجربة، هكذا أشار المتحدثون، وحماية مصالح المستهلكين.

وتناول المتحدثون كذلك مسألة إنصاف المستهلكين، في حالة الرسائل الاحتيالية، على سبيل المثال، وأشاروا إلى أهمية تحديد القنوات المؤسسية المسؤولة عن الإنصاف، لا سيما في القضايا العابرة للحدود. وقالوا، يتضمن الإنصاف في الغالب أكثر من وكالة، مما يؤكد أهمية تبادل المعلومات ووجود آليات تعاونية للبث في القضايا.

وعلَّق المتحدثون بأنه ينبغي للبلدان أن تعمل على أن يكون لديها هيئة مختصة مستقلة تتولى مسؤولية حماية المستهلكين بولاية واضحة تحددها الحكومة وتشكَّل بموجب قانون وأن يوفر لها التمويل الكافي. وينبغي لهذه الهيئة أن تكون قريبة من المستهلكين، هكذا قالوا، ويجب أن تتسم بالشفافية في عملياتها.

وينبغي أن تراعى إدارة البيانات في التعاون ونهج أصحاب المصلحة المتعددين أيضاً. ومن شأن تبادل الخبرات وتصميم حلول مشتركة أن يضمن إدارة أفضل للبيانات. ولدى البلدان لوائح مختلفة بشأن تدفق البيانات عبر الحدود وينبغي وجود تعاون ومعايير دولية من أجل زيادة الثقة والطمأنينة في الخدمات الرقمية. ويفضل اتباع نهج إقليمي مشترك للتعامل مع المنصات الإلكترونية الكبيرة ويمكن للتعاون الثنائي والدولي أن يساعد كثيراً في مواجهة القضايا التي تضم ولايات قضائية متعددة.

الجلسة السادسة: الاحتياجات من الطيف

المنسق: السيد توماس سوليفان، رئيس المكتب الدولي، لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC)، الولايات المتحدة

الكلمة الرئيسية: السيد ماريو مانيفيتش، مدير مكتب الاتصالات الراديوية (BR)، الاتحاد الدولي للاتصالات

المتحدثون:

- السيد جوناثان ويكس، المستشار العام المساعد ومدير أول، شركة Intel
- السيد كريستيان غوميز، مدير سياسات الطيف والشؤون التنظيمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة
- السيدة دونا بيثيا-ميرفي، النائبة الأولى لرئيس الشؤون التنظيمية العالمية، شركة Inmarsat/GSC
- السيدة كاثي رينزفورد، أمينة مساعدة، فرع الطيف والأمن، وزارة الاتصالات والفنون، أستراليا

سلط المنسق، عند افتتاح المناقشات، الضوء على أهمية الطيف في تحقيق التوصيلية الشاملة وقدم أمثلة على مبادرات لجنة الاتصالات الفيدرالية من أجل سد الفجوة الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على الطيف المطلوب لتكنولوجيا الجيل الخامس. وقال، إن لجنة الاتصالات الفيدرالية عالجت الاحتياجات من الطيف للخدمات الثابتة والمتنقلة والساتلية، مع مراعاة الحاجة إلى تكنولوجيات الأجيال المقبلة: وقد وضعت أحكام أيضاً من أجل توفير أكثر من 20 GHz من الطيف غير المرخص للمبتكرين لتطوير تكنولوجيات الأجيال المقبلة.

وناقش السيد مانيفيتش في كلمته للمشاركين أهمية الطيف بالنسبة إلى الاقتصاد الرقمي ودور الاتحاد. وقال، إن تنسيق الطيف يساعد على ضمان استعمال الطيف بكفاءة على الصعيد العالمي. وعندما يتعذر التنسيق على الصعيد العالمي، يساعد التنسيق الإقليمي على ضمان عدم وجود تداخلات وعلى قابلية التشغيل البيني. وطرح السيد مانيفيتش أيضاً رؤاه بشأن تقاسم الطيف والطيف غير

المرخص، محيلاً المشاركين إلى ورقة المعلومات الأساسية للندوة GSR-19 "فهم القضايا بوضع الاهتمام وأثر القرارات الواجب اتخاذها". وفي الختام، قدم نظرة عامة عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2019 (WRC-19) وبنود جدول أعماله.

ومع الإقرار بأن الطيف مكون حيوي من أجل توفير الخدمات مثل تكنولوجيا الجيل الخامس والأنظمة الساتلية غير المستقرة بالنسبة إلى الأرض وخدمات المنصات عالية الارتفاع (HAPS) وتعزيز التكنولوجيات غير المرخصة وتكنولوجيا Wi-Fi، سلط المتحدثون الضوء على دور المنظمين في تهيئة البيئة التمكينية اللازمة لاستعمال الطيف بكفاءة وفعالية. واتفق المتحدثون على أنه ينبغي للمنظمين أن يكونوا مدركين للحياد التكنولوجي والحوافز في لوائحهم المحلية وعمليات توزيع الطيف للتمكن من تهيئة بيئة تلبي احتياجات أصحاب المصلحة كافة من الطيف، وذلك من أجل سد الفجوة الرقمية.

وتطرق المتحدثون أيضاً إلى احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من الطيف واتفقوا على أنه لا يوجد نهج واحد يصلح للجميع بالنسبة إلى الاحتياجات من الطيف ونُهُج استعماله.

وأشار المتحدثون أيضاً إلى أن الكثير من الإدارات تتلقى مخاوف من أصحاب المصلحة العموميين بشأن السلامة الكهرمغنطيسية مع ظهور التكنولوجيات المتقدمة. وقالوا، أن الإدارات في حاجة إلى الحصول على بيانات موثوقة من المنظمات والسلطات المناسبة من أجل دعم عملياتها الخاصة باتخاذ القرارات التنظيمية.

وفي الختام، أشار المنسق إلى أنه مع تنوع التكنولوجيات وتطورها، ينبغي لواضعي السياسات والمنظمين اتباع نهج مرن إزاء المؤتمر WRC-19. وهذا النهج من شأنه أن يسمح بالتوصل إلى حلول تقنية وتنظيمية تسمح بنشر أكبر قدر ممكن من الخدمات في المستقبل مع الاستمرار في حماية الخدمات الحساسة القائمة. وقال إن المؤتمر WRC-19 سيكون مهماً لكل أصحاب المصلحة الذين يعملون على زيادة التوصيلية في بلدانهم وجلب فوائد التكنولوجيات الجديدة للمواطنين.

الجلسة السابعة: الناس محور التركيز: حماية المستهلك والدور المتغير للمستهلك

المنسق: السيد مارسن سيشي، رئيس مكتب الاتصالات الإلكترونية (UKE)، بولندا

المتحدثون:

- السيدة أونوتوا فونوتي، هيئة التنظيم، مكتب هيئة التنظيم، ساموا
- السيدة مونيكا ديساي، مديرة السياسات العامة، فيسبوك
- السيد روبرت سوبير، مدير إدارة المبيعات بأوقيانوسيا، شركة Intelsat/GSC
- السيد كلي أيكن، كبير مستشاري المشاركة الاستراتيجية وبناء القدرات، مركز معلومات شبكات آسيا والمحيط الهادئ (APNIC)

أشار المنسق عند افتتاح الجلسة إلى أن الأسواق الوطنية والعالمية تتغير دائماً وأن هناك منافسة متزايدة في مجال الخدمات الرقمية. وفي هذا النظام الإيكولوجي المتغير، فإن من الأطراف الفاعلة الرئيسية المستهلكين لأنهم هم الذين يستعملون البيانات وينتجونها، مما يمكن المدن الذكية من الازدهار. وضمان حماية المستهلكين وأمن المستعملين في الاقتصاد الذكي القائم على البيانات وبناء الثقة كلها أمور أصبحت في صميم ولاية أصحاب المصلحة كافة، هكذا أقر المنسق.

وشدد المتحدثون على أن الأطراف الفاعلة الأهم في الاقتصاد الرقمي هم الأشخاص الذين يستخدمون المنصات الرقمية، المستهلكون. ولا بد أن يضمن المنظمون توفير الحماية الكافية لمستهلكي الخدمات والمنتجات الرقمية لكي يتسنى لهم جني فوائد الثورة الرقمية. ويجب أن يوفر المنظمون المعلومات ذات الصلة لتمكين المستهلكين من تحديد خياراتهم بصورة مستنيرة تماماً. وعليهم التأكد من أن المستهلكين يختارون الخدمات استناداً إلى ميسورية الأسعار وإمكانية النفاذ والجودة وكل ما يفضلونه.

ومن شأن تمكين المستهلكين وإشراكهم أن يدفع بالابتكار. وشدد المتحدثون على ضرورة التفكير بصورة غير تقليدية بخصوص توصيل النصف الباقي من سكان العالم بالإنترنت عبر حلول جديدة ومزيد من التثقيف ونماذج الأعمال والشراكات الجديدة والاقتداء بمبادرات التوصيلية الخاصة بتوفير تكنولوجيا Wi-Fi بالمجان مع شركاء محليين. ومن المهم مواصلة الحوار بشأن أهمية الإنترنت وأساليب زيادة إدماج الجميع في الاقتصاد الرقمي. واتفق المتحدثون على أن هناك حاجة إلى نهج مشترك منسق. وقال أحد المتحدثين، إذا تسنى لنا نحن كمنظمين وصناعة أن نعمل معاً وقمنا بتوليد الطلب، فإن التوصيلية ستأتي. يجب أن نذهب لأبعد من التعاون المعتاد لبناء الوعي بشأن الطريقة التي تعمل بها الأشياء على المستوى التقني على أرض الواقع مع المستعملين وعلى مستوى السياسات وعلى مستوى الأعمال — من أجل بناء نهج متماسك ومستنير للتنظيم.

ويجب أن يتسم المنظمون بالاستباقية وأن يسمعوا لأصحاب المصلحة الآخرين وللمستهلكين. والتنظيم ما هو إلا فهم الأسواق واحتياجات المستهلكين. وهو أيضاً تثقيف المستهلكين وإشراكهم. يجب أن نجمع الناس معاً وأن نستنبط الأدوات التي تمكن جميع المستهلكين من النفاذ إلى الخدمات والمنصات.

الجلسة الثامنة: الاستعداد للجيل الخامس (5G)

المنسق: السيد ماريو مانيفيتش، مدير مكتب الاتصالات الراديوية، الاتحاد الدولي للاتصالات

عرض رئيسي: السيد رولاندو بالسيند، المدير السابق، شركة McKinsey، قدم عرضاً رئيسياً عن نقطة التحول فيما يتعلق بالجيل الخامس من منظور المشغل.

المتحدثون:

- السيد جايلاني بونتار، نائب الرئيس التنفيذي، هيئة صناعة تكنولوجيا اتصالات المعلومات في بروني دار السلام (AITI)
- السيدة غيسا فياتاي بورسيل، القائمة بأعمال أمين عام منظمة اتصالات الكومنولث (CTO)
- السيد كريستيان غوميز، مدير، سياسات الطيف والشؤون التنظيمية بالرابطة GSMA، نيابةً عن الرابطة GSA
- السيدة ميشيل فيليبس، المستشارة الرئيسية للعلاقات بالحكومات والصناعة، شركة Ericsson Inc.
- السيد ديفيد ريدل، المدير السابق، إدارة الاتصالات والمعلومات القومية، وزارة التجارة، الولايات المتحدة

في معرض تقديمه للجلسة، عرض السيد مانيفيتش أعمال الاتحاد بشأن معايير تكنولوجيا الجيل الخامس، سواء من حيث تحديد الترددات أو تعريف معايير السطوح البينية الراديوية. وذكّر بأن الجيلين الأول والثاني من الاتصالات المتنقلة لم يكن لهما معيار مشترك، بيد أن هذه المعايير وضعت للجيلين الثالث والرابع في حين يعمل أعضاء الاتحاد من أجل الانتهاء من معايير تكنولوجيا الجيل

الخامس بحلول عام 2020. وذكّر كذلك بأنه تم تحديد النطاقات المنخفضة والمتوسطة في المؤتمرات العالمية السابقة للاتصالات الراديوية ومن المتوقع أن يحدد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2019 النطاقات العليا. وأفاد أيضاً بأن تجارب ما قبل الجيل الخامس جارية وأن بعض البلدان بدأت في تخصيص الطيف لهذه التكنولوجيا. وأشار السيد مانيفيتش إلى أن تكنولوجيا الجيل الخامس تشكل جانباً من استراتيجيات توصيل السكان ودعا إلى توسيع نطاق المناقشة بشأن التوصيلية من أجل العصر الرقمي.

وعرض المتحدثون آراءهم معاً بشأن العمل الذي يمكن للمنظمين والمشغلين القيام به لدعم استخراج تراخيص تكنولوجيا الجيل الخامس والاستثمار والمنتجات من أجل تعزيز الصناعة 4.0. وقد اقترحوا بعض المجالات التي يمكن للمنظمين النظر فيها عند الاستعداد لتكنولوجيا الجيل الخامس، ومنها:

- تحديد رؤية للاستثمار في المجتمع الرقمي (مثل توصيل المدينة الذكية والصناعة والسيارات والآلات)؛
- تحديد الطيف في المديات الدنيا والمتوسطة والعليا؛
- مراعاة الحاجة إلى زيادة تكثيف الشبكات، نظراً إلى أن تكنولوجيا الجيل الخامس تتطلب محطات قاعدة أكثر وبالتالي سترتفع النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية.

ومع التشديد على أهمية النماذج المختلفة لتسعير وتوزيع الطيف، عرض المتحدثون أمثلة اختارت فيها الحكومات إجراء منافسات لاختيار الأفضل بدلاً من مزادات الطيف مع التركيز على الالتزامات الاستثمارية. وتعلل آخرون بأن المزادات توفر حوافز سليمة لحائزي التراخيص للوفاء بالالتزامات الاستثمارية. واقترح أحد المتحدثين أنه يمكن للمزادات الجديدة أن تأخذ في الاعتبار كم الاستثمارات والزيادة في التغطية أو استعمال الصناعات للتكنولوجيا. وسلط الضوء أيضاً على المثال الخاص بأستراليا حيث يوجد نظام مكتمل النمو لمنح تراخيص الطيف ومبادرات مثل ترخيص للطيف مدته 15 عاماً فضلاً عن التداول الثانوي، وهي أمور ينظر إليها على أنها آليات تزيد من الثقة والحوافز لدى المستثمرين.

وسلط متحدثون آخرون الضوء على أمثلة نشر تكنولوجيا الجيل الخامس التي تستفيد من شبكات الاتصالات المتنقلة الدولية-المتقدمة (IM-Advanced). وقالوا، إن من المهم عند الاستعداد لتكنولوجيا الجيل الخامس توفير الدعم بشأن بناء النظام الإيكولوجي الواسع الذي يضم وصلات التوصيل المباشر وتوصيلية الشبكة الأساسية والطيف). وينبغي للمنظمين التحقق أيضاً من كيفية تحديد الحوافز لشركات الاتصالات من أجل الاستثمار في جميع قطاعات السوق.

وعبر المتحدثون عن تقديرهم للمساعدة التي يقدمها الاتحاد بشأن الاستعداد لتكنولوجيا الجيل الخامس من منظور التكنولوجيا والسوق والتأهب التنظيمي، في أربعة مجالات:

- تقييم الطيف (أي النطاقات هي الأفضل)
- الوصول إلى البنى التحتية ليس فقط من جانب شركات الاتصالات ولكن من جانب قطاع الطاقة أيضاً (أعمدة الإنارة) والبنى التحتية التي تديرها السلطات المحلية
- وصلات التوصيل المباشر (شبكة 4G قوية إلى شبكة 5G خفيفة) من أجل الأطراف الفاعلة الكبيرة والصغيرة.
- شروط ترخيص الطيف (مدة الترخيص، الرسوم)

وتناولت المناقشات أيضاً الحاجة إلى الطيف المنسق، مع الإشارة إلى أن النطاقات الأولى لتكنولوجيا الجيل الخامس ستكون 700/600 MHz و3,5 GHz و26 GHz. واتفق المشاركون على أن التنظيم المحايد تكنولوجياً سيمكن مشغلي الاتصالات المتنقلة من الانتقال من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث أو الجيل الرابع بسلاسة.

وستشكل تكنولوجيات مختلفة جزءاً من توصيلية الجيل الخامس لأن تكنولوجيا الجيل الخامس ستكون عبارة عن شبكة من شبكات. وينبغي النظر في تنظيم شامل غير محدد بتكنولوجيا بعينها، حيث يتسنى استعمال أي تكنولوجيا لتوفير خدمات النطاق العريض، بما في ذلك محطات المنصات عالية الارتفاع والسواتل. ويمكن للساتل أن يوفر، على سبيل المثال، تغطية شاملة، بحيث تستفيد تكنولوجيا الجيل الخامس من الشبكات الثابتة والساتلية من أجل التوصيل المباشر. وسيظل الكمون عاملاً حرجاً لتطبيقات محددة، ولكن ليس لغالبية تطبيقات إنترنت الأشياء. وتراوحت القضايا الرئيسية الأخرى التي نوقشت

بين كثافة المحطات القاعدة وإشعاعات المجالات الكهرمغنطيسية (EMF).

وشدَّد السيد مانيفيتش على أن الاتحاد والمنظمين يدركون أهمية التعايش بين التكنولوجيات لأن لكل تكنولوجيا منها أغراضها وإسهاماتها من أجل تحقيق التوصيلية الشاملة.

ومن المهم أن يكون لدى كل من المنظمين والصناعة خارطة طريق من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك. واختتم السيد مانيفيتش بالقول بإن الأمر يعود إلى كل بلد في اختيار النموذج المناسب والوقت المناسب لإدخال تكنولوجيا الجيل الخامس.

اعتماد المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات

عرض السيد برايان وينجي، رئيس الندوة GSR-19 مشروع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات للمنظمين، مع تسليط الضوء على العملية التشاورية التي أفضت إلى صياغتها ووجه الشكر إلى المنظمين على ما قدموه من مدخلات ومساهمات. واعتمدت المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات بدون أي تعليقات أخرى.

المضي قدماً والختام

شكرت مديرة مكتب تنمية الاتصالات السيدة دورين بوغدان-مارتن، المشاركين على المناقشات المميزة والثرية أثناء الندوة مشيرة إلى أن الحدث أتاح للجميع الفرصة لتبادل الآراء وطرح التجارب. وتبين الأفكار التي نوقشت وأفضل الممارسات التنظيمية سبل المضي قدماً من أجل توصيل النصف الآخر من سكان العالم والتعاون من أجل بناء عالم رقمي أفضل وأكثر موثوقية وبأسعار ميسورة وأكثر أمناً وشمولاً للجميع. ومتحدثة عن الندوة التي وصلت إلى 20 عاماً تقريباً في العمر، أكدت على أهمية وفوائد الندوة كمصة للحوار العالمي بين المنظمين.

وشكرت السيدة بوغدان-مارتن السيد برايان وينجي على قيادته للتحضير للمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة. ومع الإقرار بالوتيرة السريعة لتطور التكنولوجيا، أشار السيد وينجي إلى أن المبادئ التوجيهية تضع أدوات ودعائم للتعاون بين المنظمين وكذلك مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة. وقال، إن هذا التعاون ضروري للتغلب على التحديات التي يواجهها المنظمون عند التعامل مع العالم الرقمي والتغييرات التي تطرأ على التكنولوجيا ونماذج الأعمال والهياكل السوقية.

وقدمت السيدة أريوان هاورانغسي، الأمين العامة لجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT)، تقرير اجتماع رابطات الهيئات التنظيمية، مذكِّرة المشاركين بالدور الهام لهذه الرابطات وما تقوم به من أعمال، وشكرت السيد جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والسيدة بوغدان-مارتن، مديرة مكتب تنمية الاتصالات على حضور الاجتماع.

ومتطلعة إلى الغد، دعت السيدة بوغدان-مارتن المشاركين إلى عرض تعليقاتهم بشأن الندوة وإرسال اقتراحاتهم بشأن الموضوعات المستقبلية للندوة.

الجلسات المواضيعية والأحداث الجانبية والجلسات الإعلامية

الاجتماع العاشر لكبار مسؤولي التنظيم (CRO) من القطاع الخاص: شراكات جديدة من أجل توصيل غير الموصولين، 9 يوليو

عُقد الاجتماع العاشر لكبار مسؤولي التنظيم (CRO) من القطاع الخاص حول موضوع "شراكات جديدة من أجل توصيل غير الموصولين" يوم 9 يوليو 2019 قبل الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات التاسعة عشرة (GSR-19). وترأس الاجتماع السيد بوكار با وحضره 33 مشاركاً يمثلون APNIC وAT&T وARIN وDigicel وESOA وFacebook وGSMA وHuawei وICANN وIMSO وIntel وISOC وITU وKACIFIC وLockheed Martin وLoon وOneWeb وSES World Skies وTRBR وVanuatu وTelkom South Africa وViasat.

ورحب السيد بوكار با، رئيس الاجتماع بالمشاركين وعبر عن امتنانه للاتحاد وحكومة فانواتو لتنظيم الاجتماع واستضافته.

وشدد السيد هولين جاو، الأمين العام للاتحاد، على أهمية مشاركة القطاع الخاص في أعمال الاتحاد. وقال إن

التكنولوجيات الجديدة، مثل تكنولوجيا الجيل الخامس يمكن أن ينشأ عنها فرص وكذلك تحديات، وأن دور القطاع الخاص يتسم بالأهمية. وأردف، إن البيئة التمكينية السليمة يمكن أن تعزز الابتكار وتمكن ظهور واعتماد تكنولوجيات ومعايير جديدة وتقوي من حالة الأعمال بالنسبة إلى الاستثمار. وسيسهم ذلك بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) للأمم المتحدة.

وأكدت السيدة دورين بوغدان-مارتن في ملاحظاتها الافتتاحية على حتمية تحقيق التوصيلية الشاملة. وسلطت الضوء على التغييرات التي تشكل النهج الخاص بتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك من خلال التعاون والتآزر بين أصحاب المتعددين. ومع تزايد اعتماد العالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، هكذا قالت، سيكون للشراكات دور أكبر من ذي قبل من أجل تمكيننا من تحقيق هذه الأهداف.

وسلط رئيس الاجتماع الضوء على أهمية توصيل النصف الآخر من سكان العالم وشدد على ضرورة اعتماد القطاع الخاص لنُهُج مبتكرة تعاونية وتشاركية، بما في ذلك مع الحكومات، للمساعدة على تحقيق التوصيلية الشاملة. وقال، إنه يجب أن يعمل القطاعان العام والخاص معاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار السيد با أيضاً إلى أنه على الرغم من تيسر التكنولوجيات المختلفة التي تعمل على دفع التوصيلية، فإن الوصول في التوصيلية إلى نسبة 100 في المائة يتطلب النظام الإيكولوجي السليم لدعم نشر التكنولوجيات والارتقاء بها. ويمكن للاختيارات السياساتية والتنظيمية المختلفة أن تحقق التوازن المناسب بين التنظيم وإشراك القطاع الخاص القوى السوقية المتنافسة.

وبعد الملاحظات الاستهلالية للرئيس بشأن إنجازات الأطراف الفاعلة في الصناعة ورؤيتها بشأن الشراكات من أجل توصيل النسبة المتبقية البالغة 49 في المائة، ركزت المناقشات على التحديات والفرص الخاصة بتحقيق توصيلية شاملة في الاقتصاد الرقمي وعلى ما يلي بوجه خاص:

الحلول التجارية

- ما هي الحلول التجارية وأفضل النُهُج السوقية والخبرات الملموسة واستعمال شراكات التوصيلية المبتكرة من أجل توصيل النسبة المتبقية البالغة 49 في المائة؟
- ما هي الأنواع المختلفة لنماذج الاستثمار والأعمال التي يمكنها أن تدفع بتحقيق توصيلية هادفة وشاملة لنسبة 100 في المائة؟
- ما هي حلول الشراكات التي يمكن توسيع نطاقها في بلدان مختلفة؟ وما هي العناصر والعوامل التمكينية المشتركة؟
- ما هي أمثلة أفضل الممارسات التنظيمية والتعاونية التي يمكن للصناعة تبادلها في نظام إيكولوجي متقارب؟

الحلول التكنولوجية

- ما هي الحلول والمشاريع الملموسة التي تقترحها الصناعة للعمل مع الاتحاد لدفع حلول التوصيلية المبتكرة وتحويل الحلول الشمولية للتغطية التي تضم مزيجاً من التكنولوجيات المختلفة إلى واقع عملي من أجل المناطق النائية أو لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على أجل قريب؟
- ما هي الخبرات التي يمكن تبادلها والاستفادة منها والتي تشكل الحلول وتثريها من أجل المضي قدماً؟

النتائج الرئيسية لاجتماع كبار مسؤولي التنظيم من القطاع الخاص لعام 2019

عند التعاطي مع الأسئلة الحرجة والأساليب المقترحة للمضي قدماً، اتفق المشاركون في الاجتماع على البيان الختامي أدناه الذي قدمه رئيس الاجتماع أثناء حوار القادة يوم 10 يوليو، في إطار الندوة GSR-19.

البيان الختامي للاجتماع العاشر لكبار مسؤولي التنظيم (CRO) من القطاع الخاص
9 يوليو 2019، بورت فيلا، فانواتو
يلزم اتباع نُهج تعاونية جديدة لتوصيل هؤلاء الذين لا يزالون غير قادرين على الاستفادة من الثورة الرقمية، بما في ذلك مشاركة أوسع للقطاع العام.
تمويل توسيع البنى التحتية من أجل جميع المتبقين البالغة نسبتهم 49 في المائة وتمكينهم من اعتمادها يتطلب جهود منسقة من أصحاب المصلحة كافة في النظام الإيكولوجي.
بناءً على ذلك، يجب أن توفر البيئة السياساتية والتنظيمية الحوافز المناسبة للتأكد من أن الشمولية يمكن أن تتحقق تجارياً بصورة مستدامة.
في المناطق التي تتسم بأنها غير اقتصادية يجب تحقيق التوازن المناسب بين التنظيم ومشاركة القطاع الخاص والقوى السوقية المتنافسة.

الندوة GSR 2019 - اجتماع رابطات الهيئات التنظيمية (RA)، 9 يوليو

ترأست السيدة أريوان هاورانغسي، الأمينة العامة لجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT) الاجتماع السنوي لرابطات الهيئات التنظيمية لعام 2019. وقد رحبت برابطات الهيئات التنظيمية وبالمشاركين وذكرتهم بأن الغرض من الاجتماع توفير فرصة لرابطات الهيئات التنظيمية لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة والفرص والتحديات.

وأقرت السيدة دورين بوغدان-مارتن، مديرة مكتب تنمية الاتصالات، في ملاحظاتها الترحيبية بالدور الرئيسي للهيئات التنظيمية الإقليمية في بيئة اليوم الرقمية المعقدة وسريعة الحركة. وأشارت كذلك إلى أن هذه الهيئات تعم كمورد حيوي لمنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدتهم في ترجمة المتطلبات التنظيمية المتطورة وفي تيسير التنسيق بشأن قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسية وفي المساعدة على تعزيز الموقف الدولي لمناطقهم في الأسواق العالمية. ومن شأن خبراتها والتزامها المساعدة في دفع الانتقال إلى الممارسة التنظيمية من "الجيل الخامس" بين أعضائها، هكذا اختتمت ملاحظاتها، مشيرة إلى المفهوم الراسخ حالياً الخاص بأجيال التنظيم الذي طوره في الأساس الاتحاد الدولي للاتصالات.

وأيد السيد ماريو مانيفيتش، مدير مكتب الاتصالات الراديوية، الآراء التي طرحتها مديرة مكتب تنمية الاتصالات بشأن أهمية الدور التنسيقي لرابطات الهيئات التنظيمية. وشدد بشكل خاص على دور هذه الرابطات في الانخراط مع هيئات التنظيم الوطنية ودعمها في اتخاذ القرارات السليمة لتيسير استعمال الطيف في تعزيز التنمية الاجتماعية–الاقتصادية والتخطيط بشأن الاحتياجات المستقبلية من الطيف. وشدد السيد مانيفيتش كذلك على أهمية اعتماد نهج منسق لإدارة الطيف، وهي قضية ستكون محورية في المناقشات التي ستجري في المؤتمر العالمي الوشيك للاتصالات الراديوية لعام 2019. وذكّر مدير مكتب الاتصالات الراديوية الحضور بأن المؤتمر WRC-19 سيُعقد في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 28 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 2019، وحث على المشاركة الفعّالة من قبل الهيئات التنظيمية كافة.

وأقر السيد هولين جاو، الأمين العام للاتحاد، بالدور الحيوي لرابطات الهيئات التنظيمية والمنظمات الإقليمية في تعزيز التعاون والتآزر بين أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

حضر الاجتماع هذا العام أكثر من 50 مشاركاً من تسع رابطات لهيئات تنظيمية ومنظمات إقليمية، وهي APT وARCTEL وATU وBEREC وCRASA وFRATEL وPITA وREGULATEL وSATRC.

عرض المشاريع والأنشطة الرئيسية لرابطات الهيئات التنظيمية

وقد سلطت رئيسة الاجتماع الضوء على الأنشطة والأعمال الجارية لجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات. وقد قدمت رابطات الهيئات التنظيمية والمنظمات الإقليمية الأخرى مداخلات بعد ذلك حيث قدمت عروضاً تفصيلية بشأن هياكلها وعضويتها وآخر أنشطتها ومشاريعها. ومن بين مجالات العمل التي ورد ذكرها كموضوع تركيز للأنشطة الجارية والمستقبلية: التحول الرقمي والاستراتيجيات الرقمية وتكنولوجيا الجيل الخامس والطيف وجودة الخدمة والتكنولوجيات الجديدة (مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء) وحماية المستهلكين وتمكينهم والمهارات الرقمية والتوصيل البيني والأمن السيبراني والتجوال المتنقل. وأشار المشاركون إلى قيمة تبادل الخبرات والمعارف بشأن القضايا التنظيمية الموضوعية. وتم تسليط الضوء على أمثلة للتعاون بين رابطات الهيئات التنظيمية وهو ما بين الإمكانات الواعدة لهذا التعاون بين هذه الرابطات.

وقدمت أمانة مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد نظرة عامة عن البوابة الإلكترونية التي تم تطويرها وتقديمها في 2018 والتي تعمل كمنفذ وحيد لرابطات الهيئات التنظيمية من أجل تبادل المعلومات والتعلم من أنشطة الآخرين وتدفقات أعمالهم ومنتجاتهم (مثل المبادئ التوجيهية والتوصيات والتقارير). وتطرقت الأمانة أيضاً إلى البوابات الإلكترونية الأخرى للاتحاد التي تهم رابطات الهيئات التنظيمية مثل البوابات التي تتناول التجوال الدولي المتنقل (IMR) والاقتصاد الرقمي وجودة الخدمة وتقاسم البنى التحتية وبوابة تتبع تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وللتأكد من أن المعلومات التي تنشر على البوابة تظل ذات صلة ودقيقة، تحث رابطات الهيئات التنظيمية على تقديم آخر معلوماتها وتقاريرها إلى مكتب تنمية الاتصالات بصورة منتظمة. واقترح أيضاً إنشاء صفحة لبيانات الاتصال الخاصة بالرابطات بحيث يتسنى لها التواصل مع بعضها البعض بصورة أيسر.

وجميع العروض التي قُدمت في الاجتماع متاحة على البوابة الإلكترونية لرابطات الهيئات التنظيمية.

المائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين للهيئات التنظيمية، 9 يوليو

سعت المائدة المستديرة إلى البناء على المناقشات الصريحة التي جرت بين رؤساء الهيئات التنظيمية وإداراتها العليا من قبل أثناء مأدبة إفطار المديرة ضمن فعاليات الندوة. ونظراً للتعليقات الإيجابية من الاجتماعات السابقة، نظمت جلسة مكتملة الأركان لإتاحة مزيد من الوقت لتبادل المعلومات بشأن القضايا التنظيمية المواضيعية.

وبدأت المائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين بعرض من الاتحاد لأداة تتبع تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2018 لمعرفة وضع البلدان بالنسبة إلى الأجيال القادمة الخاصة بالتنظيم. وقدم العرض أيضاً التنظيم التعاوني من الجيل الخامس، وهو مفهوم أطلقه الاتحاد للمرة الأولى في 2016 ويقدم معلمة مرجعية جديدة للجيل الخامس.

واستبق عدد من منظمي المائدة المستديرة المناقشات، خاصةً لطرح تجاربهم بشأن مسار الانتقال إلى الجيل الرابع من التنظيم (التنظيم المتكامل القائم على أهداف اجتماعية واقتصادية) وفي نهاية الأمر إلى الجيل الخامس (التنظيم التعاوني للتحول الرقمي). وسلط المشاركون الضوء على الحقائق المتغيرة وضرورة تكيف المنظمين، خاصةً بتبني نُهُج أكثر تعاونية للتنظيم. واتفقوا على أن منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن يكونوا متعاونين نظراً لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكثير من القطاعات والعديد من أصحاب المصلحة.

وركزت المناقشات على المسائل التالية:

- عند الانتقال إلى التنظيم من الجيلين الرابع والخامس، تستمر عملية بناء الثقة بين أصحاب المصلحة في تشكيل معضلة. وتحددت الشفافية كأحد العناصر الرئيسية للتغلب على هذا العائق.
- النظراء الرئيسيون في جهود التحول إلى تنظيم أكثر انفتاحاً وتعاونية يشملون واضعي السياسات فضلاً عن المنظمين من القطاعات الأخرى التي تؤثر فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنمية هذه القطاعات. وتم تسليط الضوء على قطاعات الطاقة والنقل والخدمات المالية كقطاعات تتطلب التعاون بصورة حتمية. وإلى جانب ذلك، سُلط الضوء على المنافسة وحماية البيانات ووكالات الطيف كمجالات تتطلب تعاوناً مستمراً.
- والإجراءات الثلاثة الأكثر أهمية التي يمكن لأي هيئة تنظيم اتخاذها من أجل الانتقال إلى تنظيم أكثر

انفتاحاً وتعاونية تشمل زيادة وعي أصحاب المصلحة وتنسيق النهج التنظيمية وآليات التشاور الشفافة.

- وفيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بتحقيق توصيلية وطنية كاملة، تم تناول مسألتي الضرائب والتعامل التنظيمي مع الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت نظراً للتأكيد على أن القدرة على التنبؤ عنصر رئيسي من أجل تعزيز الاستثمار المستمر.

جلسة تدريبية لواضعي السياسات والمنظمين بشأن سياسات المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات المتنقلة، 9 يوليو

نظمت رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA)، ضمن إطار عمل أكاديمية الاتحاد، جلسة تدريبية "مصغرة" لواضعي السياسات والمنظمين بشأن سياسات المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات المتنقلة تولت إدارتها السيدة إيمانويلا ليتشي من رابطة GSMA. وتضمنت الجلسة مقدمة للموضوع استغرقت نصف اليوم، استناداً إلى محتوى من دورة مدتها يومان معتمدة أكاديمياً لشركات الاتصالات بالمملكة المتحدة بعنوان *"سياسات المنافسة في العصر الرقمي"*، ستقدم كدورة عبر الإنترنت لواضعي السياسات والمنظمين من خلال أكاديمية الاتحاد مؤخراً في عام 2019.

وتناولت الجلسة المصغرة العديد من الموضوعات:

- تطبيق قانون المنافسة على قطاع الاتصالات، خاصةً فيما يتعلق بإساءة استعمال الهيمنة والتحكم في عمليات الدمج.
- التفاعل بين قانون المنافسة والتنظيم، خاصةً فيما يتعلق بالقوى السوقية الكبيرة والهيمنة.
- تطور قضايا المنافسة والبت فيها في إطار قانون المنافسة وتنظيم القطاع، في قطاع الاتصالات مقابل النظام الإيكولوجي للاتصالات الأكثر اتساعاً.

الجلسات الإعلامية: من أول ميل إلى آخر ميل - التفكير غير التقليدي، 11 يوليو

المنسق: السيد بوكار با، الرئيس التنفيذي لمجلس اتصالات جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (SAMENA)، رئيس اجتماع كبار مسؤولي التنظيم من القطاع الخاص.

المتحدثون:

- السيدة روث بريتشارد-كيلي، نائبة رئيس OneWeb/GSC للشؤون التنظيمية
- السيدة جنيفر ميللر، المستشارة العامة، Loon LLC
- السيد جورج ساميسوني، رئيس رابطة اتصالات جزر المحيط الهادئ (PITA)
- السيد ستيف سونغ، زميل مؤسسة Mozilla
- السيد نافيد هاك، مدير تنمية إقليمي، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جمعية الإنترنت
- الدكتور روبرت بيبر، رئيس السياسات العالمية للتوصيلية والتخطيط، فيسبوك

مع إدراك التحديات التي يواجهها منظمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعامل مع الأسواق والتكنولوجيات السريعة التغير، قدمت هذه الجلسة معلومات عن التكنولوجيات الناشئة والنُهُج التنظيمية المبتكرة لتوصيل النصف الآخر من سكان العالم.

وتناولت الجلسة الابتكار في حلول توصيلية الميل الأول، متطرقة إلى:

- الصناعة الساتلية والدور الذي يمكن للسواتل أن تقوم به، لا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية
- عمليات نشر الكبلات البحرية
- محطات المنصات عالية الارتفاع

وتناولت الجلسة الإعلامية أيضاً حلول توصيلية الميل الأخير والنُهُج القائمة على المجتمعات في المناطق قليلة السكان والمهمشة اقتصادياً من أجل سد الفجوات فيما يتعلق بالتوصيلية. وتضمنت الجلسة مبادرات مبتكرة في مجال التوفير المستدام للخدمات في المناطق الريفية من شتى أنحاء العالم. وتناولت المناقشات أيضاً أهمية قياس التقدم المحرز وتحديد الثغرات وتوصيل النسبة المقبلة من سكان العالم البالغ عددهم 3,7 مليار نسمة بالإنترنت.

الاتحاد الدولي للاتصالات
مكتب تنمية الاتصالات
Place des Nations
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

نُشرت في سويسرا
جنيف، 2019